Jordan PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيـان

معالي السيد ناصر جوده

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين

أمام

جلسة النقاش العام

حول

"مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام 2015"

نيويورك 27/ 4/ 2015

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفيرة طاووس فروخي المحترمة، رئيس المؤتمر

بداية أتقدم منكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في دورته الحالية، كما اهنئ سائر أعضاء المكتب، متمنياً لكم النجاح في ادارة أعمال هذا المؤتمر الهام. وأعبر عن تضامن بلادي مع بيان مجموعة عدم الانحياز الذي ألقاه معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن المجموعة ومع بيان المجموعة العربية الذي سيلقيه سعادة المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى منظمة الأمم المتحدة.

السيدة الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكرام

ينعقد مؤتمر المراجعة هذا في وقت تتنامى فيه التوترات في عالمنا... والذي يشهد أيضاً إزدياداً مقلقا ومضطردا في بؤر النزاعات والتوتر ...في مناطق مختلفة منه... وهو ما يفضي إلى إزدياد، إن لم يكن تسابق، في التسلح .مثلما نشهد تناميا غير مسبوق لظاهرتي التطرف والإرهاب ..وتزايد في احتمالات أن تسعى بعض الجماعات الإرهابية وأن تتمكن، لا قد الله ، من حيازة أسلحة للدمار الشامل، الأمر الذي يجعل توقيت انعقاد هذا المؤتمر يحظى بأهمية فائقة. ولا بد لهذا المؤتمر أن يأخذ هذه المخاطر المتجددة بالحسبان...وأن يتحسب لها ...من خلال تطوير آليات فاعلة للتعاون الدولي تضمن إفشال مثل هذه المساعي بما يصون الأمن والسلم الدوليين، ويساهم في تحقيق هدف معاهدة منع الانتشار الرئيسي -والمتمثل في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية.

لقد ارتكزت معاهدة منع الانتشار النووي على ثلاث دعامات أساسية وهي: تحقيق هدف منع الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي للدول التي تحوز أسلحة نووية، وإلى حق جميع الدول في إمتلاك التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية في سياق نظام ضمانات يخضع لإدارة ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما لا شك فيه أن معاهدة منع الانتشار قد نجحت إلى حد بعيد في مجال منع انتشار الأسلحة النووية وحيازتها ، إلا أن تحقيق عالمية منع الانتشار ليصبح نجاح المعاهدة في هذا الصدد كاملا، لن يتأتى ، ولن يتحقق إلا من خلال تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة من قبل جميع دول العالم. وبالقطع فإن تحقيق هدف العالمية بالنسبة لمنع الانتشار وتشجيع الدول طوعيا على الوفاء بالتزاماتها بعدم السعي لإمتلاك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط يقتضي تفعيل وتنفيذ قرار مؤتمر المراجعة لعام 1995 والقاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط برمتها خالية من أسلحة الدمار الشامل كلها ، بما فيها الأسلحة النووية .وهو القرار الذي واكب التمديد اللامتناهي للمعاهدة في حينه، وفي إطار تسوية لم تكن قابلة للتجزئة. إلا أن ذلك القرار ومع الأسف، لم ينفذ حتى الان، مثلما أن المؤتمر الخاص ببحث سبل تنفيذ هذا القرار والذي أقره مؤتمر المراجعة للعام 2010 والمرجعيات التي حددها له والذي كان مزمع أن يعقد في عام 2012 ولم يعقد . ويتعين على الدول التي كانت قد أختيرت كدول راعية لهذا المؤتمر أن تتعامل مع هذا الموضوع بمنتهى الجدية ، لأن هذا من شأنه أن يشكل الضامن الأساسي لاستمرار كل دول المنطقة بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار وعدم السعي لحيازة السلاح النووي . مثلما أن هذا الأمر من شأنه أن يعزز مصداقية المعاهدة ونظام منع الانتشار وأن يدلل على فاعلية آليات المراجعة الدورية للمعاهدة المتمثلة في مؤتمرات المراجعة الدورية. ولا نبالغ اذ قلنا ان نجاح مؤتمرنا هذا يعتمد في جانب كبير منه على التوصل الى آلية لتطبيق قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط .

السيدة الرئيس ،

يظل هدف نزع السلاح النووي الذي يشكل أحد المرتكزات لمعاهدة منع الانتشار بعيدا عن التحقق ومما لا شك فيه أن إظهار الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلتزام

أقوى بإزاء تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز أهداف وغايات هذه المعاهدة وأن يشجع الدول غير النووية على عدم السعي باتجاه امتلاك مثل هذه الأسلحة .وريثما يتحقق ذلك فلا بد من ايجاد إطار أو آلية ملزمة تتضمن تطمينات وضمانات للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية بأنها لن تتعرض إلى أي استخدام للأسلحة النووية من قبل الدول التي تمتلكها، ضدها .مع ضرورة أن تتضمن هذه الآلية أو الإطار دعوة واضحة للقوى النووية لنزع أسلحتها النووية.

السيدة الرئيس،

لقد رسخت وأطرت اتفاقية منع الانتشار النووي في مادتها الرابعة حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونحن في المملكة الأردنية الهاشمية نشدد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل جميع الدول تشكل حقاً أصيلاً تصونه اتفاقية منع الانتشار سيما وأن الكثير من الدول تحتاج إلى تطوير برامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، لتشكل عنصراً من شبكات انتاج الطاقة وطنياً فيها، سيما الدول التي لا تتواجد فيها مصادر أخرى للطاقة تغنيها عن تنويع مصادر الطاقة واللجوء إلى خيار استخدام الطاقة النووية لغايات سلمية وتنموية لا غنى عنها لإنجاح وإنجاز عملية التنمية المستدامة. وغنيٌ عن القول أن هذه الاستخدامات السلمية يجب أن تراعي أقصى معايير الأمن والأمان المتعارف عليه دولياً مثلما أن هذه الاستخدامات السلمية والبرامج يجب أن تخضع للرقابة التي تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظام الضمانات الشاملة المعمول به في الوكالة، وبما يضمن ممارسة الدول لحقها في الاستخدام السلمي الأصيل في المعاهدة، وفي نفس الوقت يضمن أن لا تكون برامج الاستخدامات السلمية هذه مجرد واجهة لبرامج غير سلمية. ونحن في الأردن ، ونظرا لما ينطوي عليه موضوع الاسلحة النووية من بعد انساني هام، فإننا نود أن نشيد بالمؤتمرات الثلاثة التي انعقدت حول العواقب الانسانية للأسلحة النووية في كل من اوسلو ونايايريت وفيينا .ولا بد أن نركز على هذا الجانب المحوري والهام ونبرزه في جميع المحافل الدولية، وأن تتضافر جهودنا جميعا في هذا السياق اذا ما أردنا أن نحقق تقدما حقيقيا وملموسا في تحقيق أهداف منع الانتشار ونزع الأسلحة النووية.

وفي سياق بعض التطورات الايجابية التي تشهدها منطقتنا يتعين علي أن أشير الى التطورات الإيجابية التي شهدتها المفاوضات ما بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة دول 5+1 والمتمثلة في إنجاز الاتفاق الإطاري مؤخراً ونأمل أن يكون هذا الاتفاق عندما يصل إلى شكله النهائي، إضافة نوعية لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وأن يشكل مدخلاً إيجابيا يفضي إلى تواصل بناء يؤدي إلى إيجاد حلول لكثيرٍ من القضايا الخلافية الأخرى.

السيدة الرئيس،

إننا في المملكة الأردنية الهاشمية ولأننا دولة تؤمن بثقافة السلام واهمية تحقيق الأمن في العالم، فلقد قمنا بترجمة ذلك على أرض الواقع من خلال انضمامنا الى السواد الأعظم من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة، وتطبيقنا الأمين للإلتزامات التي ترتبها علينا .ويأتي في المقدمة من ذلك التزاماتنا بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أن الأردن عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي منظمة حظر التجارب الكيميائية ، وغيرها من المنظمات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها.

وفي سياق تعاملنا الايجابي ووفاءً بالتزاماتنا الدولية ، قدمنا في الاردن ثلاثة تقارير الى منظمة الامم المتحدة حول الإجراءات الوطنية التي تم اتخاذها تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم 1540 للعام 2004، وخلال شهر حزيران القادم سيستضيف الأردن بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ورشة عمل اقليمية حول تطبيق هذا القرار، وبمشاركة الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية والمنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

ويحافظ الأردن على علاقات متينة وتعاون وثيق مع منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، ctbt وفي هذا السياق استضاف الاردن نهاية العام الماضي في منطقة البحر الميت، التمرين الميداني المتكامل (IFE14)وبالتعاون مع المنظمة، حيث هدف هذا التمرين الى اكتشاف منطقة حصل فيها تفجير نووي مفترض وذلك باستخدام احدث التقنيات الدولية في هذا المجال .

وانسجاما مع التزاماتنا المترتبة بموجب الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، قام الاردن بتطوير تشريعاته الداخلية لتتواءم مع الالتزامات الدولية ولتستوعب التطورات الحاصلة على هذا الصعيد.

وختاما، أعيد التأكيد على أن المملكة الأردنية الهاشمية لن تألو جهدا في دفع مسيرة الحد من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية وصولا إلى تحقيق عالم خالي من هذه الأسلحة وويلاتها وعلى استعدادنا الكامل للتعامل البناء والمثمر مع مختلف الدول الصديقة المؤمنة بتحقيق هذا الهدف النبيل، وعلى ضرورة أن تنفذ الاتفاقات والتفاهمات والالتزامات التي تقررها آليات المراجعة الدورية بأمانة لأن هذه التنفيذ الأمين هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها أن تعزز أهداف معاهدة منع الانتشار النووي جميعها.

وشكراً لكم على حسن الاستماع